

وعلى هذا فالحديث الأول فى قطع الصلاة كان فى أول الإسلام ثم نسخ بعد ذلك كما قال الشارح لسنن أبى داود .

وأما قول النظام إن عائشة مشت فى الخف الواحد وقالت لأخالفن أبى هريرة ، فقد قال ابن قتيبة فى قول أبى هريرة عن النبى ﷺ : إذا انقطع شسع نعل أحدكم فلا يمشى فى واحدة ، وما روى عن عائشة أن النبى ﷺ ربما انقطع شسعه فيمشى فى النعل الواحدة حتى يصلح الأخرى .

قال كان الرجل ينقطع شسعه فينبذها أو يعلقها فى يده ، ويمشى فى نعل واحدة وكان ذلك قبيحا كما يقبح فى كل زوجين استعمال زوج وترك الآخر .

أما أن يمشى خطوة أو ثلاثا حتى يصلحه فلا شىء عليه (تأويل مختلف الحديث : ٩١،٩٠) .
أما أن عليا خالفه بمياسرته فى الوضوء وغيره فأمر غريب ويرده مارواه أبو هريرة عن رسول ﷺ : فإذا انتعل أحدكم فليبدأ بيمينه وإذا خلع فليبدأ بشماله ، وفى رواية فلينعلهما جميعا (ليلبسهما) أو ليخلعهما جميعا (مسندا حميد ١٢ / ١٧٧) ويبدأ لبس اليمين .

أما حديث صيام الجنب فقد يكون إنه كان منهيأ عنه فى أول الأمر ثم أبيح فأبو هريرة لم يستشهد بالفضل الميت تهربا كما قال الشيخ . انتهى الرد على حملته العنيفة ليقضى على بقية الثقة فى أبى هريرة .

وقد انكشف هدف الشيخ من حملته الضارية فقال :

وايم الله لاينقضى عجبى من البخارى ومسلم وأحمد وأمثالهم ممن يرجعون إلى عقل أصيل ، ورأى جميع ، ثم يقادون انقياد الأكمه الذى ولد أعمى ، الأبله إلى ما يشاء أبو هريرة وأمثالهم (كأنما كان أبو هريرة معاشهم فى عهدهم ، وأنه خدعهم فانخدعوا وأغراهم بقبول حديثه الكاذب فقبلوا وأنه لم يكن قد ثبت لديهم صدقه ، وسماعه من رسول الله ﷺ ، ولم يستحق الأخذ عنه ، فهم جاملوه فى الأخذ عنه) .